هنأ نظيرته في مولدوفا بالعيد الوطني وعزى نظيريه في أفغانستان

الغانم: استجواب هايف لوزير الداخلية سيُدرج على جدول أعمال أول جلسة عادية مقبلة

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه استجوابا من النائب محمد هايف المطيري موجها إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح مكونا من محورين.

وقال الغانم في تصريح صحافي إنه أبلغ سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ووزير الداخلية أنس الصالح بالاستجواب، مشيرا إلى أنه سيدرج على جدول أعمال أول جلسة عادية مقبلة.

من جانب آخر، بعث الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيسة البرلمان في جمهورية مولدوفا زينايدا جريشاني وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

من جهة أخرى، بعث الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأفغاني فضل هادي مسلميار، ورئيس البرلمان الأفغاني مير رحمن رحماني أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا سيول الأمطار الغزيرة التي هطلت على شمال العاصمة كابول وأسفرت عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

من جهة أخرى، بعث الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأفغاني فضل هادي مسلميار، ورئيس البرلمان الأفغاني مير رحمن رحماني، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا سيول الأمطار الغزيرة التي هطلت على شمال العاصمة كابول وأسفرت عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

البعض يريد حل المجلس بأي طريقة والأقرب تفعيل المادة 106 من الدستور لاجراء الانتخابات في 28 نوفمبر

حماد: كثرة الاستجوابات في نهاية الفصل تكسّب انتخابي في «الوقت الضائع»

اعتبر النائب سعدون حماد أن كثرة الاستجوابات الحالية تعد تكسبا انتخابيا، خاصة أنها تأتي في الأيام الأخيرة قبل فض الفصل التشريعي.

وقال في تصريح صحافي بمجلس الأمة اليوم إن تقديم الاستجوابات في الوقت «الضائع» تتزامن مع موعد التصويت على الميزانيات مما يتسبب في تعطيل إقرارها.

وأضاف أن أبناء الشعب الكويتي يعرفون أن الهدف من هذه الاستجوابات هو التكسب الانتخابي فقط، متسائلا: أين هم من هذه الاستجوابات في السابق، وما القصد من تقديمها في نهاية عمر البرلمان؟

سعدون حماد

ولفت حماد إلى أن وزير الداخلية نال ثقة 35 من نواب الأمة، لكن في اليوم التالي يقدم له استجواب جديد، فضلا عن الاستجوابين اللذين قدما لسمو رئيس الوزراء، مؤكدا أن ذلك مخالف لخطاب سمو نائب الأمير وولي العهد حول استخدام الأدوات الدستورية.

وذكر حماد أن الفترة المقبلة لن تخرج عن السيناريوهات التالية إما تفعيل المادة 106 من الدستور بتعليق أعمال المجلس لمدة شهر، وإصدار مرسوم الدعوة للانتخابات بشهر 10، أو حل البرلمان والدعوة للانتخابات، أو صعود سمو رئيس مجلس الوزراء منصة الاستجواب.

وأضاف حماد أن البعض يريد حل المجلس بأي طريقة، ولكن الأقرب هو تفعيل المادة 106 من الدستور على أن تجرى الانتخابات في موعدها في 28 نوفمبر، مؤكدا أن أغلبية أعضاء مجلس الأمة عقلاء لن يمكنوا الآخرين مما يسعون له.

وأكد حماد أنه في حال صعود سمو رئيس مجلس الوزراء منصة الاستجواب سيحظى بأصوات أغلبية أعضاء مجلس الأمة العقلاء، مبينا أن بعض النواب الذين يثيرون هذه الأمور عليهم انتظار الانتخابات، وسيعرفون أن حظوظهم في النجاح بالانتخابات ضعيفة.

أشاد بالتوجه الكريم لسمو نائب الأمير وولي العهد

«السلفي» يُطالب الحكومة بالشفافية حول قضايا التطاول على المال العام

أصدر التجمع الاسلامي السلفي بيانا بشأن خطاب سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد جاء كالتالي:

قال تعالى (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ على بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي)

لقد عبرت كلمة سمو نائب الأمير وولي العهد، حفظه الله، عن هموم الشعب الكويتي الذي هالته قضايا الفساد والتسريبات والصراعات في أهم مؤسسات الدولة، والتي طالت من علت مناصبهم وسلطاتهم في كثير من اركانها، والتي وجه فيها سموه السلطتين التشريعية والتنفيذية الى اصلاح مسار العمل واستشعار التحديات والمخاطر التي تحيط بنا.

إن التجمع الإسلامي السلفي إذ يشيد بهذا التوجه الكريم المنسجم مع شريعة ربنا وهدي نبينا وسيرته العطرة في الأخذ على يد الظالم والفاسد، ليطالب الحكومة بالشفافية التامة في بيان كيف تم التطاول على القانون والمال العام لسنوات دون ان يتم اكتشاف ذلك؟ وأين كان المسؤولون والمراقبون عليهم؟ وما الضمان لعدم تكرار ذلك؟ ومن المسؤول الحقيقي عن انتهاك حريات الناس والاعتداء على خصوصياتهم؟ ومن الراعي الحقيقي لوسائل التواصل التي تنشر يوميا الصراعات والفتن التي وصفها سموه بالعبث والفوضى والمساس بكيان الوطن وتركت الشعب يفسر ما ينشر دون أي اجراء أو رد حكومي؟

وأضاف البيان: ان التجمع الإسلامي السلفي إذ يرصد تذمر المجتمع الكويتي وغضبه من التدخلات والتجاوزات والفساد، ليطالب بموقف تصحيحي فوري ودون حماية لأي احد باعتبار أن الحكومة هي المهيمن على مصالح الدولة (مادة 123) من الدستور، وان المجلس هو السلطة الرقابية الذي يرعى المصلحة العامة (مادة 108) والحريص على حسن تطبيق القانون وحماية الأموال العامة والعدل والمساواة بعيدا عن الانحراف في استخدام الأدوات الدستورية كما أشار اليها سمو نائب الأمير.

وختم البيان: كما يدعو التجمع الإسلامي السلفي جميع السلطات الدستورية أن تسارع إلى اتخاذ إجراءات الإصلاح بعلانية تامة، فمن حق المواطن أن يطمئن لصحة المعلومات ومعرفة المتسبب والمدان وليسهم بدوره في الإصلاح باختيار القوي الأمين.

استفسر عن الآثار النفسية المترتبة على بقاء الطلبة من ذوي الإعاقة في المنازل

الدلال للحربي: ما أسباب عدم السماح للمدارس الخاصة بتعليم المعاقين عن بُعد؟

ما الآلية المعتمدة لدى وزارة التربية في التعليم الخاص والنوعي لمواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث؟

وجّه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي قال في مقدمته: يحظى إخواننا وأبناؤنا من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين بدعم الدولة في كل الظروف والأحوال، وهو دور مهم للدولة ومؤسساتها نص عليه الدستور والمواثيق الدولية وتم تفعيله في التشريعات المختلفة، وقد فوجئ الكثيرون من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين وذويهم مؤخرا بصدور قرار من وزارة التربية بعدم السماح للمدارس الخاصة المعنية بتعليم ذوي الإعاقة بمباشرة التعليم عن بُعد مع الطلبة من المعاقين، على الرغم من أن التعليم عن بعد يعد لغالبية ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين الأنسب والأفضل من العديد من الجوانب، وقد أدى ذلك القرار المستغرب من وزارة التربية إلى استياء كبير لدى الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين وأهاليهم، وكذلك المدارس التي تعنى بتدريسهم، ونظرا لأهمية ذلك فقد طالب تزويده وإفادته بالآتي:

محمد الدلال

1 ـ ما الأسباب التي دعت وزارة التربية لإصدار قرار بعدم السماح للمدارس الخاصة بتعليم المعاقين عن السماح بالتعليم عن بُعد.

2 ـ الإفادة عن السبب في عدم اعتماد خطط المدارس الخاصة بنوعيها (الأجنبية، العربية) ومدارس التربية الخاصة المعنية بدراسة الطلبة ذوي الإعاقة.

3 ـ ما اشتراطات السلطات الصحية لعودة مدارس التعليم الخاص والنوعي ومن هي الجهة المشرفة علي مراجعة تطبيق تلك الاشتراطات في المدارس؟ مع موافاتي بمراسلات وزارة الصحة لوزارة التربية في هذا الشأن.

4 ـ هل لدى وزارة التربية خطة بشأن التعليم الخاص والنوعي لاستكمال العام الدراسي (2020/2019) وبدء العام الدراسي (2021/2020) بشكل عام وعن تعليم ذوي الإعاقة بشكل خاص؟

5 ـ هل تم التنسيق بين وزارة التربية ـ التعليم الخاص والنوعي والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن أستكمال العام الدراسي (2020/2019) وبدء العام الدراسي (2021/2020)، ولماذا لم يتم اعتماد خطة هيئة الإعاقة بشأن عودة استقبال الأشخاص ذوى الإعاقة بالمؤسسات والمراكز التأهيلية؟ مع موافاتي بالمراسلات المتبادلة بين وزارة التربية والهيئة العامة لشؤون الإعاقة في هذا الشأن.

6ـ هل قامت وزارة التربية بدراسة الآثار النفسية المترتبة على بقاء الطلبة من ذوي الإعاقة في المنازل وانقطاعهم عن مدارسهم لمدة تتجاوز 6 أشهر منذ بدء جائحة كورونا في شهر فبراير الماضي، وما الخدمات النفسية التربوية التي قدمتها للطلبة لمواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا؟

7 ـ ما الآلية المعتمدة لدى وزارة التربية في التعليم الخاص والنوعي في مواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث؟

8 ـ ما البرامج والخطط القائمة لدى كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والجامعات الخاصة بشأن التعليم عن بُعد لذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين في ظل الظروف الحالية مع موافاتي بخطة الوزارة في هذا الشأن للعام الدراسي المقبل.

العدساني: سحب الوثيقة الاقتصادية لدراستها

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني صحة ما ذكره عن استقالة وزير المالية وأنها تحت تصرف سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأضاف العدساني، في تصريح صحافي، أن الوزير لا يستحق المنصب كونه قام بعمل الوثيقة الاقتصادية التي تمس جيوب المواطنين، مؤكدا انه تم سحب هذه الوثيقة وتجميدها وإعطاؤها لفريق خاص لإعادة دراستها وصياغتها لعدم المساس بجيوب المواطنين.

الفضل يسأل عن أعضاء «تقييم ضعاف السمع»

احمد الفضل

وجه النائب احمد الفضل سؤالا برلمانيا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية مريم العقيل جاء كالتالي: يرجى تزويدي بأسماء اعضاء اللجنة الطبية المختصة بتقييم ضعاف السمع لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وشهادات وخبرات كل منهم وقرارات التشكيل خلال الفترة من 2017 وحتى آخر تشكيل؟ وما عدد السماعات المصروفة منذ العام 2017 للمرة الأولى أو إعادة الصرف كل على حدة موزعة بحسب الصرف عن طريق كل شركة وقيمة المسدد من المبالغ المالية لكل شركة؟ وما عدد سماعات الأطفال المصروفة لمن هم دون سن الثانية عشرة منذ العام 2017 موزعة بحسب الشركات المكلفة بالصرف؟ وما المعايير الفنية والطبية التي تستند لها اللجنة الطبية في تحديد الشركة التي يحول إليها المستحق لصرف السماعة؟ وهل من صلاحيات اللجنة الطبية المعتمدة رفض خيار المستحق للصرف من السماعات الطبية لشركة بعينها؟ وهل من صلاحيات اللجنة المختصة بالسماعات تحديد نوعية السماعة للمستحق واسم الشركات الموردة؟ وتزويدي بأسماء الشركات التي تم تأهيلها واعتمادها لصرف السماعات من خلالها؟

تمرير القانون يعد كارثة على الرياضة الكويتية.. وعلى الحكومة تنفيذ توصيات لجنة التحقيق في القطاع النفطي

السبيعي يُطالب بعقد جلسة خاصة لمناقشة «الاحتراف الرياضي»

طالب النائب الحميدي السبيعي بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمة لمناقشة قانون الاحتراف الرياضي وخصخصة الرياضة، معتبرا أن تمريره يعد كارثة على الرياضة الكويتية.

وقال السبيعي، في تصريح صحافي بمجلس الأمة، إن هناك استياء كبيرا من قبل الرياضيين حول قانون الاحتراف الرياضي وخصخصة الرياضة الذي انتهت لجنة الشباب والرياضة من التصويت عليه مؤخرا.

وأضاف أن الرياضيين دقوا ناقوس الخطر من أن هذا القانون قد يؤدي إلى بيع وخصخصة الرياضة الكويتية ووضعها في أيدي قلة من التجار وإخراجها من المفهوم المنصوص عليه في الدستور بدعم الرياضيين والرياضة وحماية النشء إلى فرض سلطة كاملة على القطاع الرياضي وتحويله إلى بيئة تجارية جاذبة للتجار وليس للمستثمرين. واستغرب أن القانون هو من أهم القوانين التي تعرض على المجلس، مطالبا بعقد جلسة خاصة لمناقشته كما حصل في السابق عندما خصصت إحدى الجلسات لمناقشة ملف الرياضة، أو على الأقل ساعتين أو ثلاث على اي جلسة عامة لمناقشة القانون.

الحميدي السبيعي

وقال: «لا نريد للجسم الرياضي أن تتحكم به قلة»، لافتا الى ان الوضع الرياضي في الكويت متدهور وعرض القانون بهذا الشكل غير مقبول ولاسيما أن القانون سيحدد مستقبل الرياضة كاملة وينزعها من مكان وينقلها لمكان آخر.

ورأى أن مسألة «جذب الأموال» كلمة حق يراد بها باطل، لأن جلب الأموال والمستثمرين واستبعاد الدولة الراعية عن الرياضة لا يتم بهذه الطريقة.

وأضاف «الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية قرارهم واحد ومعروف ولكن نريد أن نعرف هل تمت مخاطبة المنظمات الدولية؟ وهل أرسل الاقتراح بالقانون إلى المنظمات الدولية لمعرفة رأيها بشأنه؟ وهل جاء رد منها؟».

وأكد أن ما يجري الآن هو احتضار للرياضة الكويتية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، مبينا أن المعلومات التي وصلت للنواب حول القانون مخيفة وتستوجب المراقبة والتأكد منها.

وتوقع أن تتم مناقشة القانون في جلسة سريعة ضمن مجموعة أخرى من القوانين ليتم التصويت عليه بشكل سريع، محذرا من أن تمرير القانون بهذه الطريقة كارثة على الرياضة الكويتية وخطفها من مكانها الطبيعي ورميها بأحضان التجار وإعدام للشباب الرياضي.

من جانب آخر، قال السبيعي إن الاستجواب الذي تقدم به إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ليس مفاجئا، لافتا إلى أنه سبق أن لوح باللجوء إلى المساءلة السياسية في حال عدم تنفيذ ما ورد بتوصيات لجنة التحقيق بتجاوزات القطاع النفطي.

وبين أن الاستجواب يتكون من محورين الأول يتعلق بالقطاع النفطي والمحور الآخر بتراخي الحكومة وتراجعها عن وعودها بحماية حق المواطنة.

وأكد أنه منذ أكثر من شهرين كان ينبه إلى موضوع القطاع النفطي، وصرح في أكثر من مرة أنه سيتجه إلى المساءلة السياسية إذا لم تنفذ الإجراءات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق التي وافق عليها مجلس الأمة.

وكشف عن أنه وردته معلومات عن أن مجلس الوزراء يريد أن يسوف في الموضوع إلى أن تحين عطلة المجلس ومن ثم يضرب بالتوصيات عرض الحائط.

وقال «لذلك كان لزاما علينا أن نقدم هذا الاستجواب لأن دور الانعقاد لم يبق عليه سوى أيام قليلة، وبالتالي هذا الاستجواب ليس مستغربا أو مفاجئا».

ورأى أن سمو رئيس مجلس الوزراء مسؤول بصفته رئيس المجلس الأعلى للبترول عن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق بإحالة بعض القياديين إلى النيابة العامة وإيقافهم عن العمل وعدم حمايتهم.

وحول استجواب وزير التربية د.سعود الحربي قال السبيعي ان الوزير هو من طلب ضم استجوابه إلى الاستجواب المقدم من قبل النائبين د.عودة الرويعي ود.خليل أبل وتأجيل مناقشة الاستجواب لمدة أسبوعين.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar